المنوّن كلي او بوصل الهمزة جزئي متروك التنوين
للضرورة حيث وجد الصحيح للمفرد والاول للاشباع
مفهم اشتراكه بين افراده بمجرد تعقله الكلي والمعنى
فالكلي هو ما افهم اشتراكا بين افراد بمجرد تعقله
كانسان وحيوان سواء لم يوجد منه فرد
مع استحالة ان يوجد منه شيء كالجمع بين الضدين
او مع امكان ان يوجد منه افراد كبعض من يسبق او
وجد منه فرد مع استحالة غيره كالاله او مع امكان
غيره كالشمس او وجد منه افراد متناهية كالانسان
او غير متناهية كصفة وموجود وشيء فانها تصدق
بصفات الله تعالى القائمة بذاته التي لا نهاية لافرادها
كما دلت عليه السنة واستحالة وجود ما لا نهاية له انما
يثبت في حق الحوادث وعكسه اي عكس الكلي الجزئي
فهو ما لا يفهم الاشتراك بين افراد بحسب وضعه
كزيد فانه موضوع لمعنى شخصي لا يتناول غيره ولا
يضر عروض الاشتراك للفظي عند تعدد وضعه
لاشتخصي لانه باعتبار كل وضع لا يدل
الا على معنى مشخص واولا منصوب لفعل محذوف
يفسره انسبه الاتي اي انسب اولا وهو الكلي

للذات

للذات اي الماهية ان فيها اندرج اي اندرج فيها
بان كان جزءا لها جنسا كالحيوان للانسان او فصلا
كالناطق له فانسبه اي انسب الاول وقد ذكر المصنف
في شرحه ان اولا منصوب لفعل محذوف كما قدرناه وان
فانسبه مفسر لذلك المحذوف واعترض عليه بان انسبه
واقع بعد فاء الجواب وما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما
قبلها فلا يفسر عاملا فيه واجيب بان انسبه
مؤخر من تقديم والتقدير واولا انسبه للذات ان اندرج
فيها وعلى هذا يكون جواب الشرط محذوفا فالدلالة
انسبه المذكور عليه قاله الملوي ولا يخفى بعد الجواب عما
لما فيه من التكلف انتهى وقوله اولا عارض اي انسب الاول
لعارض اذا خرج عن الذات فلم يكن جزءا لها بل كان
خاصة كالضاحك للانسان او كان عرضا عاما كالمشي
له فانسبه للعارض بان تقول كل عرضي والنسبة على غير
قياس فعلم ان ما كان جزءا للماهية جنسا او فصلا فهو
كلي عرضي وقضية ذلك خروج النوع كالانسان عن
الذاتي والعرضي فيكون واسطة بينهما وهو احد
اقوال ثلاثة والقول الثاني ان النوع ذاتي وفسر
الذاتي بما ليس خارجا عن الماهية بان كان جزءا لها

Copyright © King Saud University